الموجه الثالثة والقدرة على البقاء

يوان – سونغ كان
Hyun-Sung Khang

بعد انحسار الأزمتين المالية والاقتصادية، بدأت «موجة ثالثة» تعصف بسوق العمل، تاركة وراءها الملايين من العاطلين تتلاطمهم أزمة غيرت مسار حياتهم

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

كان زيكى كيليك، عامل تشغيل في محطة لتوليد الكهرباء، خائفا من أن يخبر زوجته بما أعلنته شركته من أنها ستطبق نظام نوبات العمل القصيرة كرد فعل للركود العالمي. وكان الانخفاض الحاد في الطلب على الصلب يعني أن جهة عمله، وهي المؤسسة الصناعية الألمانية العملاقة «تايسين كروب ستيل» لم تعد قادرة على الاحتفاظ بقوة العمل لديها بكامل طاقتها، ولكنها لا تريد تسريح مستخدميها المؤهلين جيدا. لذلك فقد أدخلت نظام نوبات العمل القصيرة، أو "Kurzarbeit"، كما تُعرف باللغة الألمانية.

ويقول كيليك: «كنا في حالة نفسية كما لو كانت القيامة قد قامت. وكانت عبارة الأزمة الاقتصادية العالمية تتردد على شفاه الجميع. ولم نكن نعرف إلى أين سيؤدي كل ذلك».

لم يكن كيليك يرغب في إبلاغ زوجته بهذه الأخبار؛ لأنه كان يخشى من أن نوبات العمل القصيرة تمثل ببساطة نذيرا للتسريح الكامل في النهاية. ويمكن تفهم مخاوفه؛ فصدمات ما بعد الأزمة ما برح صداها يتردد فيما بين القوى العاملة في شتى أنحاء العالم. حيث فقد مئات الملايين من الناس وظائفهم بالفعل وسيشاركهم ملايين آخرون المصير نفسه قريبا. وفي حين تعود البلدان ببطء إلى النمو الإيجابي، فإن الأسوأ بالنسبة لأناس كثيرين ما زال قادما.

«تصور حال العامل الذي سيفقد وظيفته في الأشهر القادمة. إن الأزمة بالنسبة لهذا العامل، ليست وراءه بل ما زالت أمامه»، كما يقول دومينيك ستراوس–كان، مدير عام صندوق النقد الدولي. ويرى أن هناك موجة ثالثة من الأزمة تنشأ، لتعصف بالقوة العاملة بعد الانهيار الأولي للأسواق المالية، الذي اجتاح الاقتصاد على نطاقه الأوسع بسرعة.

«إن وتيرة وحجم الزيادة في معدلات البطالة في منطقة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لم يسبق لهما مثيل في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويتعين أن نعود إلى فترات الهبوط الاقتصادي في السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي لنجد شيئا شبيها» – هكذا يقول ستيفانو سكاربيتا من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتقدر المنظمة أن البطالة ستستمر في الزيادة حتى نهاية السنة القادمة. وإذا كانت هذه النبوءة صحيحة، فإن عدد العاطلين داخل البلدان الثلاثين الأعضاء فيها سيزيد بمقدار ٢٠ مليون على عددهم في بداية الانكماش – وهذا أسوأ ارتفاع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وسيتعافي الناتج في نهاية الأمر، ولكن الخطر يتمثل في أن ارتفاع معدلات البطالة سيظل باقيا. وحتى إذا ما تم إنشاء فرص العمل في نهاية المطاف، فإن الركود سيترك جراحا لا تندمل أبدا في حياة ملايين من الخريجين الجدد الذين لا يستطيعون تأمين وظائف لأنفسهم. وعلى الشباب الذين سيحكم عليهم بأن يقضوا حياتهم كلها بأجور أدنى، والعمال المؤقتين الذين أصبحت قبضتهم المهتزة على عالم العمل أكثر وهنا، إلى جانب الاكتئاب النفسي للعاطلين ولأسرهم.

التأثير يتباين جغرافيا

تباين تأثير هبوط النشاط العالمي على البطالة عبر المناطق والبلدان. ولا يقتصر هذا التأثير على مصدر الأزمة الجغرافي. ففي حين تجاوزت الولايات المتحدة مستوى البطالة ذي الدلالة النفسية وقدره ١٠٪، أصبحت اليابان، التي كانت في البداية تعتبر الأزمة المالية الأمريكية «نارا على الجانب الآخر من المحيط الهادئ»، تواجه أيضا مستويات قياسية من البطالة أثناء هذه الأزمة. ولنقارن هذا مع هولندا، حيث ارتفعت مستويات البطالة – عند نسبة ٣,٦٪ – بمقدار أقل من نقطة مئوية عن معدلاتها في السنة السابقة، طبقا للمعدلات المتوافقة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وفي إفريقيا، أدى ركود الطلب العالمي، مقترنا بانخفاض حاد في أسعار بعض السلع الأساسية، إلى دفع أكبر اقتصاد في القارة، أي جنوب إفريقيا، إلى أول ركود له منذ عقدين تقريبا. وترتب على ذلك أن أصبح نحو ربع السكان يفتقرون إلى العمل طبقا للجهاز الإحصائي الوطني (Stats SA). والصورة بالنسبة للبلدان النامية أكثر صعوبة؛ نظرا لغياب الأرقام التي يُعتمد عليها. وحيثما توجد مثل هذه الإحصاءات، فإنها يمكن أن تشوه صورة اجتماعية معقدة وتخفي محنة إنسانية شديدة. فالعمال في البلدان النامية لا يستطيعون تحمل البقاء بدون عمل، وفي مواجهة الأزمة يضطر الناس عادة لأن يلجأوا إلى وظائف أقل إنتاجية وأقل أجرا.

ويتذكر «دنكان كامبل»، من منظمة العمل الدولية الكائنة في جنيف، تجربته في العمل في تايلند أثناء الأزمة الآسيوية في ١٩٩٧ – ١٩٩٨، عندما انخفضت البطالة على عكس التوقعات. «تخبرنا الشواهد الواقعية أن تأثير ذلك كان مثل ما حدث لعامل تايلندى فقد وظيفته في مصنع، فافتتح كشكا في الشارع، ثم جلب زوجته للعمل معه في الكشك، ثم ابنه أيضا الذي كان من قبل يذهب للمدرسة. وهكذا فحتى وإن لم يكن هناك ارتفاع في البطالة، فإن ما نشهده هو زيادة في فقر العمل، وبطالة جزئية مرتبطة بدخل أقل وزيادة في التعرض للخطر».

الشباب الساخط

كان تأثير البطالة موزعا أيضا بشكل غير متساو بين قطاعات وأنواع العمال. ويعلمنا التاريخ أن المهاجرين والعمال منخفضي المهارة، والمؤقتين، والأكبر سنا، يرجح أن يكونوا أول من يتم الاستغناء عنهم عندما يتوالى تسريح العمال. وأحد الاتجاهات التي تثير القلق بشكل خاص هو عدد الشباب الذين يتخرجون من المدارس الثانوية والجامعات ليدخلوا في سوق لا توجد فيها فرص للعمل. وقد حذرت منظمة العمل الدولية من أن البطالة بين الشباب على نطاق العالم كله سترتفع من ١٢٪ في ٢٠٠٨ إلى ١٥٪ في ٢٠٠٩. وفي أسبانيا وصل معدل البطالة بالنسبة للمراهقين والشباب إلى نحو ٤٠٪.

والبطالة – خاصة بالنسبة لمن هم في بداية حياتهم – يمكن أن تترك ندبة لا تندمل لسنوات طويلة، وربما طوال حياتهم العملية. «إن آثار فترة بدون عمل لا تنتهي مع نهاية تلك الفترة»، وفقا لما كتبه دافيد إلوود – وهو حاليا عميد كلية كنيدي للدراسات الحكومية في جامعة هارفارد – (دراسة "Ellwood، ١٩٨٢"). وقد خلص إلوود، وفيما بعد اقتصاديون آخرون، إلى أن البطالة في فترة مبكرة تؤثر على الآفاق المتاحة للعمال وتقلل من أجورهم على مدى فترة حياتهم العملية: فالافتقار إلى سجل عمل يقلل بشكل قياسي احتمالات تعيينهم، كما توهن خيبة الأمل واليأس عزيمتهم للبحث عن عمل.

العمال فى وظائف غير مستقرة ومؤقتة

ينضم العمال المؤقتون إلى طابور الشباب الباحثين عن عمل، ونظرا لفرصهم المحدودة في الانضمام إلى شبكات الضمان الاجتماعي، فإنهم يواجهون أزمات عصيبة دون عمل. وأثناء فترة الازدهار، استخدم العديد من الشركات في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عمالا مؤقتين، أساسا للالتفاف على لوائح التعيين والفصل. ومأزق العمال المؤقتين حاد بشكل خاص في بلدان مثل اليابان، حيث يعد السكن عادة جزءا من مجموعة المزايا الوظيفية. وجاء أبلغ مثال على ذلك في الطرح الذي قدمه «يوشينوري ساتو» في عدد سبتمبر ٢٠٠٩ من مجلة التمويل والتنمية. فقد وجد ساتو، وهو عامل في شركة لتجميع السيارات، نفسه وقد تم الاستغناء عن خدماته وبالتالي أصبح مهددا بالتشرد حيث لم يكن لديه إلا أربعة أيام لإخلاء الغرفة التي ينام فيها والمملوكة للشركة.

وطبقا لحسابات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن نحو ٩٥٪ من المسرحين من العمل في اليابان منذ أكتوبر عام ٢٠٠٨ الذين بلغ عددهم ١٥٨ ألفا كانوا من العمال غير الدائمين (عمال غير متفرغين، ومؤقتين، وعمال بعقود، ومُعارين من شركات أخرى، وعمال مستخدمين عن طريق وكالات)، ممن لا يحق لهم عادة صرف مكافأة نهاية خدمة من الشركة أو تأمينات البطالة. والوجود غير المستقر للعمال اليابانيين المؤقتين له شبيه في حياة نظرائهم من الفرنسيين والفنلنديين، مع محاولات الحكومات في البلدان الثلاثة التخفيف من تعرض مواطنيها من العمال غير الدائمين للخطر.

الأزمة تؤثر على المرأة بشكل متزايد

فى الأيام الأولى للأزمة، كانت الأعداد الكبيرة من المسرحين من شركات البناء والصناعات التحويلية تعني أن الرجال هم الذين عصفت بهم الأزمة في البلدان بشكل أقسى من النساء. ولكن مع استمرار نزيف الوظائف في الاقتصادات المتقدمة، تزايد انضمام النساء لنظرائهن من الرجال في طابور العاطلين. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، تسهم صناعات الخدمات – وهو قطاع تمثل النساء فيه حضورا كبيرا جدا – حاليا بنصف الانخفاض الكلي في التوظيف.

وفي حين سيجد مزيد من النساء أنفسهن مطرودات من العمل في الاقتصادات الأكثر ثراء، فالمفارقة هي أنه في البلدان الفقيرة، قد يتعين على مزيد من النساء العودة لعالم العمل، مما يشوه النمط التاريخى لمشاركة النساء في سوق العمل. وفي المراحل المبكرة من التنمية، تكون مشاركة النساء في قوة العمل عالية، ولكن مع تقدم البلد على طريق التنمية، تنخفض مشاركتهن مع انتقال الإنتاج من الأسرة المعيشية ومزرعة الأسرة ومشروعات الأعمال الصغيرة إلى السوق الأوسع. وتبدأ النساء في الدخول من جديد في قوة العمل بأعداد كبيرة عندما يصبحن أكثر تعليما وترتفع قيمة رأسمالهن البشري. ولهذا السبب كثيرا ما توصف مشاركة النساء في قوة العمل بأنها تأخذ مسارا على شكل «U». وفي فترات الركود يصبح شكل U مشوها، كما يقول كامبل. «وربما يصبح أكثر استواء».

تعاف بدون فرص عمل؟

حتى على الرغم من أن البطالة تمثل مؤشرا متأخرا، تتمثل المخاوف في فك الارتباط بين النمو والتوظيف – أي أنه إلى جانب ضعف النمو وارتفاع تكلفة الائتمان، قد تشكل البطالة الهيكلية العالية الآن (أو على الأقل الأعلى مما كانت قبل الأزمة) جزءا من «الوضع المعتاد الجديد».

وتشير التجارب التاريخية إلى أن النمو في الاقتصادات الخارجة من فترة ركود كان يقترن بارتفاع في معدلات التوظيف. إلا أنه، وفقا لدراسة "Andolfatto and MacDonald (2004)" فإنه بعد آخر فترتي ركود في الولايات المتحدة، تأخر نمو التوظيف عن تعافي إجمالي الناتج المحلي بعدة أرباع السنة – وهي ظاهرة تُعرف «بالتعافي بدون فرص عمل». وهو وصف يزدريه اقتصاديون من أمثال «ويليام داريتي» من جامعة ديوك – الذي درس الأثر النفسي للبطالة – على اعتبار أنه مصطلح متناقض. وهو يعتقد أن أي تعاف هادف يجب أن يتضمن خلق وظائف.

وتتباين التفسيرات لظاهرة التعافي بدون فرص عمل. فبعد فترة ركود، قد ينتهي المعدل الطبيعي للبطالة ببساطة إلى الارتفاع. ويذهب بعض الاقتصاديين إلى أنه ينتج من التأثير الماخض لإعادة توزيع العمال لمهاراتهم من قطاع آخذ في الانهيار إلى قطاع طفق يزدهر، أو ربما تعكس معدلات البطالة المستدامة مكاسب في الكفاءة الناتجة عن التكنولوجيا.

ويذهب روبرت غوردون – من المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، وهو المسؤول عن إعلان النهاية الرسمية للركود في الولايات المتحدة – إلى أن التعافي بدون فرص عمل ينتج عن ميل الشركات للإفراط في التعيين في المراحل المتأخرة من التوسع في الأعمال. ويبدأ هذا التراكم للعمالة بعد نهاية فترة هبوط النشاط، وقد يؤدي «تأثير نهاية التوسع» هذا إلى زيادة الناتج بدون زيادة مقابلة في العمالة (دراسة "Gordon, 1993").

وفي كتابات لاحقة أضاف غوردون فرضية مكملة – هي «فقاعة إنتاجية التعافي المبكر» – والتي يصفها بأنها نتيجة طبيعية للتعافي بدون فرص عمل. إذ تظل الأرباح في أرباع السنة القليلة الأولى من التعافي مضغوطة، وتسعى شركات الأعمال جاهدة لإنقاص التكاليف بتقليل مدخلات العمل» (دراسة "Gordon, 1993") – ومن ثم يرتفع الناتج بعمال أقل. وعلى ضوء اعتقاده بأن الركود في الولايات المتحدة قد انتهى في شهر يونيو من هذا العام، فليس لديه شك في أن العالم المتقدم سيشهد تعافيا بلا فرص وظيفية – والواقع أنه ربما يكون قد بدأ بالفعل هذه المعاناة.

استمرار البطالة المرتفعة

يعتقد غوردون أن نمو التوظيف الإيجابي سيستأنف في بداية عام ٢٠١٠. وهناك آخرون أكثر تشاؤما يعتقدون أن اقتصادات عديدة تواجه شبح معدل أعلى للبطالة بصورة هيكلية. وفكرة التأثير المستمر لصدمة عابرة، مثل فترة ركود، متضمنة في مفهوم بقاء الآثار بعد زوال أسبابها. وكان الاقتصاديون يعتقدون عادة أن البطالة العالية ظاهرة دورية – فالبطالة تجعل الناس يخفضون من مطالبهم بشأن الأجور، ومن ثم تنشأ فرص العمل الجديدة وتنخفض البطالة. ولكن في دراسة أُعدت منذ أكثر من ٢٠ عاما، أكد أوليفييه بلانشار ولورانس سمرز (دراسة "Blanchard and Summers, 1986") أن معدلات البطالة لها تأثير يزيد تدريجيا.

وقد اختلفت آراء الاقتصاديين عما إذا كان بقاء الأثر بعد زوال السبب يحدث في معدلات البطالة، ولكن في المناخ الحالي فإنها تشهد شيئا يماثل العودة إلى المنهج السائد. ويقول بلانشار، وهو الآن كبير اقتصاديي صندوق النقد الدولي: إنه لم يقرر بعد رأيا حول القنوات المحددة لظاهرة بقاء الأثر بعد زوال السبب. وخلال العقدين الفاصلين بحث بسبل عدة إمكانية قيام نظرية عن المساومة على الأجور بين الكوادر الداخلية والخارجية (حيث يرفع العاملون الباقون على رأس العمل أهدافهم المتعلقة بالأجور، مما يمنع العاطلين من استرجاع وظائفهم)، والسلوك المتغير للعاطلين (الذين يصبحون غير قابلين للتوظيف) ومؤخرا جدا تدابير حماية العاطلين التي أدخلتها الحكومات في ذروة الأزمة. ويرى بلانشار أن هذه التدابير يمكن أن تثني عن الرجوع للعمل، ويقول «إن أسباب البطالة تنقضي، ولكن الهياكل المؤسسية تظل كما هي. وعندما يحدث ذلك تتضرر سوق العمل».

ويتشكك منشئ مفهوم استمرار الآثار بعد زوال الأسباب في معدلات البطالة بشأن دوره في هذه الأزمة. (إذ يجد بلانشار تفسيرا معقولا بدرجة أكبر في النطاق المتواضع للتعافي. «إن نمو الناتج سيكون منخفضا، ونمو الإنتاجية سيكون طبيعيا، ونمو إيجاد فرص العمل سيكون صغيرا جدا، كما يقول). ولكن آخرين – مثل لورانس بول من جامعة جون هوبكنز – يتمسكون بفكرة استمرار الآثار بعد زوال الأسباب كتفسير حاسم ممكن لاستمرار ارتفاع معدلات البطالة في المستقبل. ويقول بول: إنه «مع اقتراب أسعار الفائدة من الصفر في الولايات المتحدة، ليس هناك مجال لإنهاء هذه الأزمة، وهذا في رأيي هو السبب في أننا سنشهد تأثير ظاهرة استمرار الآثار بعد زوال الأسباب».

زيكى كيليك فى عمله فى تايسين كروب ستيل.

تأثير البطالة طويلة الأجل

تسفر البطالة طويلة الأجل عن مشكلات خطيرة لمن هم بدون عمل وكذا للاقتصاد الكلي (على الرغم من أن عددا قليلا فقط من الاقتصاديين بحث المؤثرات الخارجية الإيجابية على فترات الهبوط الاقتصادي). ومشكلات البطالة طويلة الأجل بدهية. فالعمال الذين يظلون بلا عمل لفترة ممتدة يفقدون مهاراتهم ويصبحون أقل قدرة على مسايرة الممارسات الحالية للعمل، وتضعف روابطهم بعالم العمل، وحتى لو عادوا للعمل قد ينتهي الأمر بهم إلى أن يصبحوا أقل كفاءة ومهارة عما اعتادوه.

ونقطة النهاية لباحث عن العمل مُحبَط هي الانسحاب الكامل من سوق العمل. وتبين تقديرات مستمدة من تحليل لمسح للسكان الحاليين أن نحو نصف نوبات البطالة المنتهية في عام ٢٠٠٣، انتهت بترك الأفراد لقوة العمل (دراسة "Ilg, 2005"). وتفترض منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن اثنين من كل ثلاثة عمال في بلدان أوروبا، واللذين يظلان بلا عمل لأكثر من عام، لن يستأنفا العمل بعد ذلك.

رد فعل الحكومات

جعلت التكلفة الاجتماعية والمالية طويلة الأجل – ليس فقط بالنسبة للفرد، بل أيضا بالنسبة للدولة – العديد من الحكومات توجه جزءا كبيرا من الدفعات التنشيطية المالية إلى برامج لإعادة العاطلين مرة أخرى للعمل. وتتراوح هذه التدابير من إنشاء فرص العمل في القطاع العام وبرامج لإعادة التدريب إلى حوافز ضريبية للتشجيع على التوظيف حسب الوضع المالي والميول السياسية، والتفضيلات الثقافية.

ففي الهند، على سبيل المثال، استخدمت الحكومة ضعف ميزانيتها المقررة بموجب «مرسوم ضمان التوظيف الوطني في الريف». ويقدم هذا المرسوم مائة يوم عمل في السنة لأي عضو بالغ في أسرة معيشية ريفية – رجلا كان أو امرأة – يكون مستعدا للقيام بعمل يدوي في مشروع للأشغال العامة مقابل الحد الأدنى للأجر. وفي المكسيك، أعلن الرئيس فيليب كالديرون إصلاحات للتخفيف من الروتين الحكومي وتخفيض التكاليف التي يتحملها المستثمرون في مشروعات الأشغال العامة لتشجيع زيادة فرص العمل. وفي الولايات المتحدة، تنظر إدارة

الرئيس أوباما في منح ائتمان ضريبي مقابل التعيينات الجديدة في العام القادم.

وفي الأعوام الأخيرة، فضل العديد من الحكومات التدابير الخاصة بجانب العرض – بما في ذلك تقليل قوة النقابات، والحد من الروتين الحكومي، وتنفيذ برامج تدريب مكلفة – وذلك لزيادة الفرص الوظيفية. وقد أعقب ذلك التجربة المريرة لسنوات السبعينات من القرن الماضي، عندما حاول العديد من البلدان التغلب على آثار صدمة النفط بتعزيز سياسات جانب الطلب، ولكن العملية انتهت بإذكاء التضخم. والآن، ستحدد أسعار الفائدة المنخفضة والعجوزات المالية القياسية المجال المتاح أمام الحكومات للتصرف. ولكن حتى التدابير الرامية زيادة الفرص الوظيفية لها سجل متباين، وكثيرا ما يكون دافع الحكومات لحماية العمال من أسوأ آثار الأزمات الاقتصادية هو الضغط السياسي بأكثر من الرغبة في تحقيق نتائج كفؤة.

هل يمكن اختصار الطريق لاختصار صفوف العاطلين؟

إن التدخل بينما يكون العمال المعرضون للبطالة ما زالوا على رأس العمل يمكن أن يثبت في نهاية الأمر أنه أقل تكلفة من الانتظار حتى يفقدوا وظائفهم ثم البدء في تمويل إعانات البطالة أو برامج التدريب على الوظائف المكلفة (والتي قد يرى البعض عدم فعاليتها). ويشيد المؤيدون ببرنامج نوبات العمل القصيرة على سبيل المثال، وهو من التدابير الأكثر انتشارا لحماية الوظائف في منطقة اليورو، باعتباره رد فعل مناسب للأزمة، والتي تواجه خلالها شركات عديدة ضغوطا تجمع بين تقليص شديد لنوبات العمل والعجز عن الحصول على ائتمان. وطبقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فقد تم تبني برامج نوبات العمل القصيرة في أشكال مختلفة في ٢٢ بلدا من أعضائها الثلاثين. والنسخة الألمانية "Kurzarbeit" مصممة لتوزيع وطأة الأعباء الاقتصادية بين المستخدم وصاحب العمل والحكومة.

وكان هذا هو النظام الذي تبنته شركة «تايسين كروب ستيل» التي يعمل فيها زيكى كيليك. فالعمال يعملون ساعات عمل أقل وأجورهم تدفعها الحكومة ورب العمل. وتتمثل خصوصية النظام في أن أجور العمال حسب ساعات العمل يمكن أن ترتفع فجأة، في كثير من الأحيان بمبلغ كبير (وهي نقطة محل انتقاد من النقاد). وقد حاولت شركة «تايسين كروب» أن تُبقي خسائر الأجور بالنسبة لجميع الموظفين في إطار حد أقصى يبلغ ١٠٪ من رواتبهم. وفي حالة كيليك، عندما كان برنامج "Kurzarbeit" مطبقا بالكامل، كان يعمل ثلاثة أرباع الوقت، ولكن ما نقص من أجره كان نحو ١٠٪ فقط في كل شهر.

وبرنامج نوبات العمل القصيرة، المصمم لسد الفجوة بين العمل على أساس التفرغ والبطالة، يدرك أنه كثيرا ما يكون له منطق اقتصادي في الإبقاء على توقع العمال حدوث نهوض بدلا من دفع تكاليف الاستخدام والطرد. ويقول متحدث باسم «تايسين كروب ستيل» «لولا نظام "Kurzarbeit" لتم تسريح العمال على نطاق واسع. وإذا ما تم تسريح العمالة أثناء الأزمة، فإنك حتما ستفتقد قوة العمل المتخصصة عندما تزداد الطلبات مرة أخرى. وقد أردنا أن نتجنب ذلك».

ولكن النقاد يقولون: إن برنامج "Kurzarbeit" هو اختيار مكلف يفشل عادة في تحقيق محصلة أكثر كفاءة. وعلاوة على ذلك، فإن تجربة دعم نوبات العمل القصيرة لم تكن مشجعة بلا قيد ولا شرط. فالتعويض كثيرا ما يذهب لإعادة تدريب عمال كان أرباب عملهم سيعيدون تدريبهم على أية حال أو ينتهي بدعم شركات يتبين أنها غير قادرة على البقاء حتى عندما تتحسن ظروف الأعمال. وفي هذا الشأن يقول «مارتن شيندلر» من صندوق النقد الدولي إنه «قد يكون تدبيرا مكلفا جدا بالنسبة للحكومة، وهناك على الأقل خطر تأخير التغيير الهيكلي الضروري».

والأنماط المتباينة للبطالة تنير الطريق أمام الحوار حول أفضل الطرق لخلق الوظائف وحمايتها. وقد ارتفعت البطالة في أوروبا بأقل مما حدث في الولايات المتحدة على الرغم من أنها كانت أعلى في البداية. فعند مستوى ٩,٧٪ (وهو آخر رقم متاح)، ارتفعت مستويات البطالة في منطقة اليورو بمقدار ٢,٥ نقطة مئوية فحسب مقارنة بما كانت عليه عند أدنى نقطة لها في الدورة، قبل ٢١ شهرا. وفي الفترة نفسها، ارتفعت البطالة في الولايات المتحدة ارتفاعا مفرطا بنسبة ٥ نقاط مئوية. وينظر حاليا إلى النموذج الأوروبي الذي انتُقد في السابق لسياساته المتحجرة المزعومة للاحتفاظ بالعمال وحمايته المفرطة للوظائف – عند مقارنته بممارسات العمل الأمريكية التي تبدو أكثر ذكاء وقدرة على الحركة في الاستخدام والطرد – بثقة متجددة.

وما زال الجدل دائرا حول فضائل كل نموذج من النماذج الاقتصادية. فالبطالة في ألمانيا، على سبيل المثال، قد تشهد ارتفاعا حادا بعدما تنتهي تدابير مثل برامج نوبات العمل القصيرة، وقد يثبت نظام Kurzarbeit أن له ما يبرره – وقد لا يفعل ذلك – تبعا لشكل الدورة. ويقول شندلر إنه «في النهاية سينفد الدعم المقدم من المالية العامة لمثل هذه الخطط، وستكون سرعة التعافي من بين العوامل التي تقرر ما إذا كانت هذه التدابير قد ساعدت على تجنب البطالة أو أخرتها فحسب».

بيد أن كيليك ليس لديه شك في أن نظام نوبات العمل القصيرة قد أنقذ وظيفته. وعلى الرغم من أن مصنع «تايسين كروب ستيل" ما زال لا يعمل بكامل طاقته، فقد عاد وزملاؤه للعمل كامل الوقت في أغسطس بعد ستة أشهر من العمل بنظام نوبات العمل القصيرة.

وكما يقول: «لقد ساعد نظام Kurzarbeit بلا شك، فقد أصبحنا في أمان الآن، وكانت الاحتمالات أسوأ بكثير». ■

هوان – سون كان محررا أول في هيئة تحرير مجلة «التمويل والتنمية».

المراجع:

Andolfatto, David, and Glenn MacDonald, 2004, "Jobless Recoveries," EconWPA Macroeconomics Paper 0412014.

Blanchard, Olivier J., and Lawrence H. Summers, 1986, Hysteresis and the European Unemployment Problem, NBER Macroeconomics Annual *(Cambridge, Massachusetts: MIT Press), pp. 15–77.*

Ellwood, David, 1982, "Teenage Unemployment: Permanent Scars or Temporary Blemishes?" in The Youth Labor Market: Its Nature, Causes, and Consequences, *ed. by Richard B. Freeman and David A. Wise (Chicago: University of Chicago Press), pp. 349–85.*

Gordon, Robert J., 1993, "The Jobless Recovery: Does It Signal a New Era of Productivity-Led Growth?" Brookings Papers on Economic Activity, *Vol. 24, No. 1, pp. 271–316.*

———, 2003, "Exploding Productivity Growth: Context, Causes, and Implications," Brookings Papers on Economic Activity, *Vol. 34, No. 2, pp. 207–79.*

Ilg, Randy, 2005, "Analyzing CPS Data Using Gross Flows," Monthly Labor Review, *Vol. 128, No. 9, pp. 10–18.*